

رسالة مؤرخة ٢٠ كانون الثاني/يناير ٢٠١٣ موجهة من الأمين العام إلى رئيس مجلس الأمن

يشرفني أن أشير إلى قرار مجلس الأمن ٢٠٨٥ (٢٠١٢)، الذي طُلب إليّ فيه أن أوصل، بالتنسيق مع الاتحاد الأفريقي، والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، وسلطات مالي، وضع وتحسين الخيارات المتاحة فيما يتعلق بمجموعة عناصر دعم لوجستي ممول من التبرعات والأمم المتحدة لدعم بعثة الدعم الدولية بقيادة أفريقية في مالي. ويشرفني أيضا أن أشير إلى طلب المجلس إلى الأمانة العامة أن تقدم التفاصيل التقنية للدعم اللوجستي الذي يمكن أن تقدمه الأمم المتحدة.

إن الحالة في مالي حرجة. فالمنظمات الإرهابية تهدد أسلوب حياة شعب مالي، بل وتهدد وجود الدولة. وقد طلبت حكومة مالي المساعدة، وإني أحث البلدان والمنظمات على مد يد العون إليها. وإني أحيي فرنسا على قرارها الشجاع بنشر قوات لمنع وصول المقاتلين الإرهابيين إلى العاصمة، وللمساعدة على إعادة بسط سلطة الدولة. وإني أعرب كذلك عن تقديري الكبير للجهود التي بذلها كل من الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والاتحاد الأفريقي والبلدان المساهمة بقوات في البعثة في سبيل الإسراع بنشرها.

وأود أن أشير إلى أنني عرضت في رسالتي المؤرخة ١٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢ (S/2012/926)، بعضا مما قمت به من تخطيط أولي فيما يتصل بإمكان توفير مجموعة من عناصر الدعم اللوجستي للبعثة. ومنذ أن وجهت رسالتي إلى المجلس، حدثت تطورات هائلة في الحالة الأمنية في مالي. ويشكل التخطيط المفصل للدعم اللوجستي تحديا في ظل بيئة كهذه، وسيلزم الاستمرار في وضع الخطط التنفيذية المحدثة والمحكمة للبعثة. بل إن التطورات التي وقعت مؤخرا تسببت في حدوث تغييرات جذرية في السياق العملي، ومن هذه التطورات الهجمات العسكرية التي شنتها المنظمات الإرهابية على البلدات الخاضعة لسيطرة



الحكومة، وطلب حكومة مالي للمساعدة العسكرية الأجنبية، وتقديم هذه المساعدة بأشكال منها إرسال بعض البلدان لقوات عسكرية، والنشر الأولي لقوات البعثة في مالي.

ومن أهم تلك التغييرات التعجيل بموعد نشر البعثة، واحتياج القوة للتدريب والمعدات والعناصر المساعدة، بما فيها اللوجستيات القتالية. وكي تتمكن البعثة من تأدية المهام الموكولة إليها على النحو المأذون به من مجلس الأمن، يلزم توفير دعم خارجي كبير في هذه المجالات على سبيل الاستعجال.

وكما هو مبين في تقرير المورخ ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢ (S/2012/894) ورسالتى المؤرخة ١٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢، ثمة خيارات شتى لتقديم الدعم اللوجستي للبعثة ولتمويلها.

ويتمثل أحد هذه الخيارات في توفير كامل الدعم اللوجستي المقدم للبعثة عبر القنوات الثنائية. ويمكن تمويل هذا الخيار من خلال أحد الصناديق الاستثنائية الثنائية، أو أحد صناديق الأمم المتحدة الاستثنائية، أو إحدى قنوات الأمم المتحدة للأُنصبة المقررة، أو من خلال توليفة من هذه الترتيبات.

وثمة خيار ثانٍ يتمثل في قيام الأمم المتحدة بتوفير مجموعة عناصر الدعم اللوجستي للبعثة عبر جميع مراحل عملياتها. ونظراً لأن الصيغة النهائية لمفهوم عمليات البعثة ما زالت في طور الإعداد، لا يمكن في المرحلة الراهنة وضع خطة مفصلة لمجموعة عناصر الدعم المذكورة. ومع ذلك، اضطلعت الأمانة العامة، بناءً على طلب المجلس، بعمل إضافي على صعيد التخطيط لمجموعة عناصر الدعم اللوجستي. وترد في مرفق هذه الرسالة عناصر مجموعة الدعم التي يمكن أن تقدمها الأمم المتحدة للبعثة. ويُتوخى تمويل هذا الخيار من خلال الأُنصبة المقررة للأمم المتحدة.

وثمة خيار ثالث يتمثل في قيام الشركاء الثنائيين بتقديم الدعم اللوجستي للبعثة خلال المرحلة القتالية من العمليات، وقيام الأمم المتحدة بتقديم الدعم لها خلال مرحلة النشر ومرحلة تحقيق الاستقرار من عملياتها. ومن شأن هذا الخيار التقليل إلى حد كبير مما ينطوي عليه الخيار الثاني من أخطار على منظمة الأمم المتحدة وأفرادها.

ورهنًا بما يقرره المجلس، ستكون مجموعة عناصر الدعم اللوجستي المقدمة من الأمم المتحدة للبعثة، سواء في إطار الخيار الثاني أو الثالث، مماثلة للدعم الذي يقدم حالياً لبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال من حيث مستوى الدعم المقدم ونوعه. فلن يشمل هذا توفير العناصر التمكينية العسكرية الحرجة، ولكنه سيضم ردّ تكاليف المعدات الرئيسية العضوية المملوكة للوحدات من خلال التمويل بالأُنصبة المقررة.

ويُتوخى أن تُنشر في الإقليم الخاضع لسيطرة الحكومة مجموعة من عناصر الدعم اللوجستي المقدّمة من الأمم المتحدة لتلبية الاحتياجات المعيشية للقوات الدولية، بما في ذلك توفير حصص الإعاشة والوقود والأعمال الهندسية والاتصالات والدعم الطبي، إلى جانب النشر الاستراتيجي للقوات ومناوبتها ونقل المعدات والإمدادات. ويرد مزيد من التفاصيل في مرفق هذه الرسالة.

وإذا أُذن للأمم المتحدة بتقديم مجموعة عناصر الدعم في إطار الخيار الثاني، سيتعين لدواع أمنية، في مرحلة البداية من نشر البعثة في المناطق الخاضعة لسيطرة الحكومة ثم خلال مرحلة إجراء العمليات القتالية، أن تنحصر مساهمة الأمم المتحدة في توفير الخطين الثالث والرابع من الدعم اللوجستي ضمن المناطق الخاضعة لسيطرة حكومة مالي فقط. وسيلزم توفير الخطين الأول والثاني من الدعم اللوجستي في مسرح العمليات القتالية عن طريق البلدان المساهمة بقوات و/أو الجهات الخاصة المتعاقد معها و/أو دولة أو أكثر من الدول الأعضاء. ورهنا بما يقرره مجلس الأمن، يمكن أن تردّ الأمم المتحدة التكاليف التي سيتكبدها مقدّمو الخطين الأول والثاني من الدعم اللوجستي.

ويُتوخى تحديد شكل الدعم اللوجستي المقدّم من الأمم المتحدة وتوفيره بموجب طائفة متنوعة من الصكوك. فستكون الأحكام التي تجيز للأمم المتحدة والمتعاقدين معها القيام بعمليات في مالي جزءا من الاتفاق الأوسع مع البلد المضيف، وهو الاتفاق الذي سيبرم مع حكومة مالي بخصوص وجود الأمم المتحدة المتعدد التخصصات في البلد. وسيلزم كذلك إبرام اتفاقات مع بلدان المنطقة. وكما هو الحال بالنسبة إلى المساعدات المقدّمة إلى بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال، سيلزم توقيع مذكرات تفاهم مع الاتحاد الأفريقي ومع الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا ومع البلدان المساهمة بقوات في البعثة، وذلك لإتاحة المجال لاستخدام موارد المنظمة على نحو خاضع للمساءلة بصورة تامة بما يتماشى وقواعد الأمم المتحدة وأنظمتها، ولتحديد أدوار ومسؤوليات والتزامات كل طرف.

ويعتمد مفهوم مجموعة عناصر الدعم اللوجستي المقدّم من الأمم المتحدة للبعثة على بعض المبادئ وافتراضات التخطيط التي تُعتبر من الأمور الجوهرية في الأمم المتحدة. وهذه المبادئ والافتراضات تشمل عدم بقاء الأمم المتحدة بتقديم الدعم إلا في المناطق الخاضعة لسيطرة الحكومة، وعدم قيامها بأي دور في مناطق القتال؛ ووجوب أن تقدم الأمم المتحدة كل مساعداتها على نحو متسم تماما بالشفافية والخضوع للمساءلة طبقا لقواعد الأمم المتحدة وأنظمتها؛ ووجوب أن تقدم الأمم المتحدة كل مساعداتها طبقا لسياستها المتعلقة ببذل العناية الواجبة لمراعاة حقوق الإنسان.

تتضمن افتراضات التخطيط الحاسمة ما يلي: تجهيز الوحدات العسكرية التابعة للبعثة، ربما من خلال مساعدة ثنائية، بالمعدات القتالية اللازمة لتنفيذ عملياتها؛ وتوفير العناصر التمكينية اللازمة للقوة لتنفيذ العملية، بما في ذلك في مجالات القوات الخاصة والدعم الجوي (الطائرات القتالية وطائرات الخدمات والنقل الجوي اللوجستي) والدعم الناري والمخابرات والمعدات والتدريب على مكافحة الأجهزة المتفجرة المرتجلة والتدريب؛ وتوفير القدرة العضوية للقوة أو أنها ستكون قادرة على الاعتماد على قدرة الآخرين على توفير جميع الاحتياجات اللوجستية في المناطق غير الخاضعة لسيطرة الحكومة؛ وأن القوة ستكون قادرة على تنفيذ عمليات إجلاء المصابين والإجلاء الطبي؛ وأن الشركاء الثنائيين سيوفرون بدلات ومزايا القوات على أساس يمكن التنبؤ به؛ وأن أفراد البعثة سيتلقون التدريب اللازم وأن الشركاء الثنائيين سيتولون تقديم ذلك التدريب؛ وأن قوات البعثة قد درّبت على التزاماتها بموجب القانون الإنساني الدولي وقوانين حقوق الإنسان والقوانين المنظمة لأوضاع اللاجئين، وأنها تفهم هذه الالتزامات وتنفذها.

وإذا ما أذن مجلس الأمن بتوفير حزمة دعم لوجستي من الأمم المتحدة، فستبدل الأمانة العامة قصارى جهدها لبدء توفير الدعم بأسرع ما يمكن. ويمكن توفير بعض عناصر الدعم الأساسية خلال فترة زمنية قصيرة. إلا أنه يتوقع أن يستغرق نشر الأصول اللازمة وإنشاء العقود وخطوط الإمداد اللازمة لتنفيذ طائفة الخدمات الكاملة في إطار حزمة الدعم اللوجستي فترة لا تقل عن ١٢٠ يوما.

ويمكن تمويل بعض احتياجات البعثة غير الممولة من خلال الأنصبة المقررة عن طريق الصندوق الاستئماني الذي أنشأته عملا بالفقرة ٢٢ من القرار ٢٠٨٥ (٢٠١٢). وعملا بتلك الفقرة، اتخذت أيضا خطوات لإنشاء صندوق استئماني منفصل لدعم قوات الدفاع والأمن لمالي. وسيقتصر الدعم المقدم من خلال هذه الصناديق الاستئمانية التي تديرها الأمم المتحدة على تمويل المعدات غير الفتاكة والدعم.

وعملا كذلك بالفقرة ٢٢ من القرار ٢٠٨٥ (٢٠١٢)، ستقوم الأمم المتحدة، بالتنسيق مع الاتحاد الأفريقي والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، بتنظيم مؤتمر للمانحين من أجل التماس تبرعات للصناديق الاستئمانية التي تديرها الأمم المتحدة ومن أجل الالتزامات بالدعم الثنائي. وستتولى الأمانة العامة مهام الاتصال مع الجهات الفاعلة الأخرى، بما فيها الاتحاد الأفريقي والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا وسلطات مالي، لتحديد الاحتياجات ذات الأولوية التي يمكن دعمها على الوجه الأفضل بهذه الطريقة. وكان رئيس مفوضية الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا قد وجه إلي رسالة في ١٧ كانون الثاني/يناير

٢٠١٣ طلب فيها اتخاذ تدابير عاجلة وملموسة ريثما يتخذ مجلس الأمن قراراً بشأن حزمة الدعم اللوجستي المقترح أن تقدمها الأمم المتحدة. وفي هذا الصدد، فإنني على اتصال ببعض الدول الأعضاء بشأن أفضل السبل لتقديم تلك المساعدة، بما في ذلك من خلال توفير مساعدة ثنائية.

إن تسارع وتيرة نشر بعثة الدعم الدولي في مالي بقيادة أفريقية يفرض بوضوح تحديات عملياتية كبيرة. وحتى يتسنى للبعثة دخول حيز التشغيل وتنفيذ المهام المكلفة بها، تحتاج القوة إلى دعم لوجستي حاسم.

وفي الوقت نفسه، فإنه بالنظر إلى المخاطر والتحديات القائمة، يجب أن تنظر الأمم المتحدة بأقصى درجات الحرص في مسألة دعم العمليات العسكرية الهجومية في ضوء الولاية العالمية الكلية للمنظمة. وإنه يساورني قلق بوجه خاص بشأن الآثار المترتبة على سلامة وأمن أفراد الأمم المتحدة في كافة أنحاء منطقة الساحل وغيرها. فالمخاطر الأمنية التي تواجهها عمليات الأمم المتحدة في منطقة الساحل كبيرة بالفعل. ومن شأن حدوث تحول هائل في وضع المنظمة أن يزيد من التأثير السلبي على قدرتها على تنفيذ الولايات الأساسية في مجالات العمل الإنساني والتنمية وحقوق الإنسان. وإنني مضطر إلى توجيه نظر مجلس الأمن إلى تقييم الأمانة العامة للحالة، ومؤداه أنه إذا ما وفرت الأمم المتحدة دعماً لوجستياً للقوات العسكرية المشاركة في عملية هجومية، فإنها ستعرض سلامة أفرادها المدنيين لخطر جسيم، وستفوض قدرتهم على الاضطلاع بمهامهم الحالية في المنطقة.

إن الأمم المتحدة ملتزمة بالقيام بواجبها استجابةً للاحتياجات الملحة لسلطات مالي وشعبها، وبتعجيل وتيرة تنفيذ القرار ٢٠٨٥ (٢٠١٢). والأمم المتحدة موجودة بالفعل في باماكو لإجراء مزيد من المشاورات مع الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والاتحاد الأفريقي وحكومة مالي وغيرها من أصحاب المصلحة ولدعم التخطيط والتحضيرات لنشر بعثة الدعم الدولية في مالي بقيادة أفريقية. ولقد أنشأت مكتب الأمم المتحدة في مالي، الذي يضم موظفين ذوي دراية في الشؤون السياسية والعمليات الأمنية (الشؤون العسكرية وشؤون الشرطة وإصلاح القطاع الأمني) وحقوق الإنسان، والشؤون الجنسانية، ولكفالة التنسيق والاتساق في تقديم الدعم إلى العمليات السياسية والأمنية الجارية، طبقاً لأحكام قرار مجلس الأمن ٢٠٨٥ (٢٠١٢). وسيجري نشر عدد إضافي من الموظفين في موجة ثانية، بمن فيهم موظفون لا غنى عنهم يتوقع أن يقدموا دعماً لبسط سلطة الدولة في مجالات مثل سيادة القانون، والمؤسسات الأمنية، والإجراءات المتعلقة بالألغام، وتشجيع الحوار الوطني، والتعاون الإقليمي، وإصلاح القطاع الأمني، وحقوق الإنسان، والشروع في تسريح المقاتلين

السابقين ونزع سلاحهم وإعادة إدماجهم. وإضافة إلى ذلك، قدمت الأمم المتحدة مساعدة غذائية لـ ٤٠٠.٠٠٠ شخص في تيمباكتو وغاو وكيدال، وتعتمزم مساعدة أكثر من ١٣٠.٠٠٠ شخص من المشردين داخليا وعددا من الأسر التي تضيفهم في جنوب مالي يقدر بـ ١١٧.٠٠٠ أسرة. وقد أرسلت الأمم المتحدة أيضا مساعدات طارئة إلى موبتي، تشمل مجموعات من البنود الأساسية لـ ٦٠٠.٣ مشرد داخلي ولوازم صحية طارئة سيستفيد منها ٣٠.٠٠٠ شخص على الأقل على مدى الشهر القادم، وتقوم حاليا بتسجيل اللاجئين في بلدان مجاورة ومساعدتهم.

وإني أتطلع إلى مواصلة المشاورات الوثيقة مع الاتحاد الأفريقي والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا وغيرهما من شركاء الأمم المتحدة بشأن توفير الدعم لمالي، بما في ذلك في مؤتمر قمة الاتحاد الأفريقي المزمع عقده في أديس أبابا في الفترة من ٢١ إلى ٢٨ كانون الثاني/يناير ٢٠١٣.

وأكون ممتنا لو تكرمتكم بإطلاع أعضاء مجلس الأمن على هذه الرسالة ومرفقها.

(توقيع) بان كي - مون

مرفق الرسالة المؤرخة ٢٠ كانون الثاني/يناير ٢٠١٣ الموجهة من الأمين العام إلى رئيس مجلس الأمن

تقديم الدعم إلى بعثة الدعم الدولية بقيادة أفريقية في مالي

١ - لدى وضع مفهوم مجموعة عناصر الدعم، افترض أن بعثة الدعم الدولية بقيادة أفريقية في مالي سيكون قوامها ٣٣٠٠ فرد، بما في ذلك ٢٩٩٠ من الجنود، و ٣٠ من أفراد الشرطة، ووحدي شرطة مشكلتين يبلغ مجموع أفرادهما ٢٨٠ فرداً. وستكون قوات البعثة من مقر لقيادة القوة، وكتيبة مدفعية، وسرايا مساعدة تشمل مجالات الطيران واللوجستيات والنقل والهندسة والخدمات الطبية والإشارة والشرطة العسكرية. وفي ضوء التطورات الأخيرة، يجب التحقق من استمرار صحة هذا الافتراض المتعلق بحجم البعثة إذا تقرّر المضي قدماً في تطوير الخطط الواردة في هذه الوثيقة.

٢ - ويمكن للأمم المتحدة توفير الدعم اللوجستي للبعثة في المناطق الخاضعة بشكل موثوق لسيطرة الحكومة في مالي وذلك في مجالات الإمدادات العملية (حصص الإعاشة، والمياه، والوقود)؛ والهندسة بما في ذلك التشييد وتوليد الكهرباء وإمدادات المياه والصرف الصحي؛ والدعم الطبي؛ والتحرك الاستراتيجي؛ والاتصالات الاستراتيجية؛ بالإضافة إلى دعم محدود في مجال تكنولوجيا المعلومات. وسيستلزم التنفيذ الفعلي لعملية تقديم الدعم اللوجستي من جانب الأمم المتحدة للبعثة أن يجري وضع مفهوم العمليات ومفهوم دعم البعثة على نحو أكثر تفصيلاً.

٣ - وستُسَدَّد للبلدان المساهمة بقوات، من الأنصبة المقررة، تكاليف معداتها الرئيسية العضوية المملوكة للوحدات وفقاً لمعدلات الأمم المتحدة.

٤ - ويمكن أن تقدم الأمم المتحدة الدعم اللوجستي في المجالات التالية، على أساس التقديرات الأولية للتخطيط والإطار العملي الاستراتيجي الذي اعتمده الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والاتحاد الأفريقي:

(أ) **الإمداد** - بعد فترة أولية من الاكتفاء الذاتي، ستزود البعثة بما يلزمها من حصص الإعاشة والمياه والوقود، بما يتفق مع معايير الأمم المتحدة، من خلال ترتيبات تعاقدية تجارية. ويقوم متعهد يجري اختياره في إطار ترتيبات الأمم المتحدة بتسليم السلع الأساسية إلى مواقع مختارة سلفاً تصل حتى خط اللوجستيات الثالث في المناطق الخاضعة لسيطرة حكومة مالي. ومن هناك، تقع على البلدان المساهمة بقوات مسؤولية أخذها وتوزيعها، مستخدمة لذلك مواردها من خطي اللوجستيات الأساسيين الأول والثاني. وستستخدم عقود عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار للفترة الأولية، حيثما أمكن

وفي إطار قواعد الأمم المتحدة وأنظمتها، إلى أن توضع عقود مخصصة للبعثة. وإلا ستوضع ترتيبات مع الدول الأعضاء و/أو الشركاء الآخرين للحصول على الدعم اللوجستي لحين إبرام عقود مخصصة لدعم البعثة؛

(ب) **الهندسة** - لن تقدم الأمم المتحدة إلا الحد الأدنى من الدعم الهندسي الأولي لنشر البعثة نظراً للأوضاع العامة في البلد المضيف، وسيستفاد في إطار هذا الدعم من طائفة من القدرات المساعدة (القدرات العسكرية، وقدرات الأمم المتحدة والدول الأعضاء)، بالإضافة إلى خدمات التشييد التي تقدمها الشركات التجارية. وتعد الظروف العامة في مسرح العمليات قاسية وسيتعين بذل جهود كبيرة وإنفاق الكثير من الموارد لكي تستوفي المرافق والمواقع الأخرى للقوة معايير الأمم المتحدة، وخاصة في مجالات الإيواء والإمداد بالطاقة والتبريد والصرف الصحي ونوعية مياه الشرب وكميتها. وستكون هناك حاجة ملحة إلى إنشاء مرافق رئيسية تشمل مقر قيادة القوة. وسيراعي المفهوم الهندسي المحدود الطابع التعبوي والمؤقت للقوة الدولية، حيث سيجري إيواء ٨٠ في المائة من القوة في معسكرات مزودة بأماكن إقامة ذات جدران لينة (خيام) تقدمها البلدان المساهمة بقوات. ويمكن أن يجري بعد ذلك تزويد النسبة المتبقية البالغة ٢٠ في المائة بمرافق جاهزة مبنية وفقاً لنظام الوحدات في مراكز شبه دائمة. وبالنظر إلى الأوضاع العامة في البلد المضيف، ستقدم الأمم المتحدة المواد الدفاعية الأساسية التي ستحتاجها القوة. ويتوقع أن يجري نشر القوات وهي مزودة بقدرة كاملة على الدعم الذاتي في جميع فئات الدعم الذاتي المحددة في دليل المعدات المملوكة للوحدات. وستكون المساعدة الثنائية جوهرية لسد أي ثغرات في قدرة البلدان المساهمة بقوات أثناء مرحلة الدعم الذاتي. وسيتعين إيلاء اهتمام خاص من أجل التقليل إلى أدنى حد ممكن من الأثر السلبي الواقع على المجتمعات المضيفة ومواردها والبيئة من جراء نشر القوات؛

(ج) **الدعم الطبي** - يُتوقع أن تنشر البلدان المساهمة بقوات مرافق طبية من المستويين الأول والثاني وفقاً لمعايير الأمم المتحدة. وسيتعين على الوحدات العسكرية المشاركة توفير موظفين طبيين مؤهلين تأهيلاً مناسباً لتقديم الخدمات الطبية في المرافق. وستدعم الأمم المتحدة إنشاء مرافق طبية إضافية مزودة بالمعدات والأدوية والمواد الاستهلاكية واللوازم المخبرية، بما في ذلك سيارات الإسعاف. وستنشئ الأمم المتحدة، من خلال ترتيبات تجارية أو ثنائية، خدمات للإجلاء الطبي/الإجلاء المصابين من الأراضي الخاضعة لسيطرة الحكومة إلى المرافق من المستويين الثالث والرابع في الأراضي الخاضعة لسيطرة الحكومة وكذلك إلى مواقع خارج مالي. وفي إطار المنطقة الأوسع نطاقاً، فإن المرافق الطبية من المستوى الثالث موجودة في بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا، والعملية المختلطة للاتحاد

الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور، وبعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية. وتضم منطقة غرب أفريقيا مرافق أخرى متعاقد بشأنها من المستويين الثالث والرابع في أكرا، وأبيدجان (كوت ديفوار)، وداكار. وسيتم البحث في إمكانية التعاقد مع مرافق طبية من المستويين الثالث والرابع في البلدان المجاورة. وريثما تُستكمل عمليات الشراء المطلوبة، ستُنشأ قدرة مؤقتة للإجلاء الطبي/الإجلاء المصابين لتلبية جميع الاحتياجات تعتمد على موارد الطيران الخاصة بالبلدان المساهمة بقوات، وقد يدعمها شركاء ثنائيون. ولن توفر الأمم المتحدة القدرة على الإجلاء الطبي/الإجلاء المصابين من أماكن غير خاضعة لسيطرة حكومة مالي؛ بل ينبغي أن تقوم البلدان المساهمة بقوات أو الشركاء بتقديم هذه الخدمات؛

(د) **دعم النقل** - ستزود الأمم المتحدة القوة الدولية بالدعم في مجال النقل الاستراتيجي للشحنات ونشر أفراد القوة وتناوبهم من بلد المنشأ إلى المواقع الخاضعة لسيطرة حكومة مالي. ولا يُتوقع أن تقوم الأمم المتحدة بتوفير الدعم الجوي التعبوي في مسرح العمليات أثناء مرحلة العمليات القتالية. وقد يلزم تعزيز قدرات وطاقات الهياكل الأساسية القائمة في مجال النقل كي يتسنى تنفيذ العمليات التي تجري انطلاقاً من المطارات والمحطات والموانئ. وسيعتمد دعم النقل الاستراتيجي، قدر الإمكان، على قدرات الأمم المتحدة وخطوط إمدادها الإقليمية القائمة؛

(هـ) **الطيران** - في ظل الظروف الراهنة، لن توفر الأمم المتحدة خدمات طيران تعبوية داخل مالي. وسيتمتع توفير أي دعم في مجال الطيران تحتاجه البعثة لعملياتها القتالية من جانب أحد البلدان المساهمة بقوات و/أو أحد الشركاء. وسيتمتع على القوة تحديد طبيعة الاحتياجات المتصلة بالطيران العسكري التعبوي. وقد يرغب المجلس في دراسة ما إذا كانت تكاليف عمليات الطيران هذه ينبغي أن تُغطى من الأنصبة المقررة. ويمكن أن تقوم الأمم المتحدة، عند الاقتضاء، بإدخال بعض التحسينات على المطارات لتستفيد منها القوة في المناطق الخاضعة لسيطرة الحكومة؛

(و) **تكنولوجيا المعلومات والاتصالات** - ستتيح الأمم المتحدة القدرات والمعدات المتعلقة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات الاستراتيجية المطلوبة للنشر الثابت للقوات في الأراضي الخاضعة لسيطرة الحكومة. ويمكن تحقيق ذلك من خلال تقديم خدمات ومعدات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بشكل مباشر وإنشاء قدرة تدريبية للبلدان المساهمة بقوات. ونظم تكنولوجيا المعلومات والاتصالات مصممة بحيث تكون محمولة وقابلة للزيادة، مما يمكنها من إتاحة مجموعة واسعة النطاق من خيارات تقديم الدعم إلى بعثة الدعم

الدولية في مالي بقيادة أفريقية. وكما هو الحال مع الدعم الذي يقدمه مكتب الأمم المتحدة لدعم بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال إلى بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال، ستشترك الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا في العمل على تلبية الاحتياجات الاستراتيجية عن طريق إتاحة المعدات والهيكل الأساسية والخدمات استنادا إلى معايير الأمم المتحدة من خلال ترتيبات تعاقدية تجارية. وستحتاج القوة إلى تركيب المعدات وتشغيلها، بينما يمكن أن تضطلع الأمم المتحدة بعملية الرصد عن بُعد وتقديم المساعدة. ويمكن تيسير أنشطة الصيانة والإصلاح في حال نقل المعدات إلى مرفق محدد من مرافق الأمم المتحدة. وستنشر الأمم المتحدة معدات الاتصالات الاستراتيجية اللازمة وستقدم لها الدعم، وذلك من خلال فائض معدات عمليات حفظ السلام، ومخزونات النشر الاستراتيجية، والعقود التجارية الحالية. ويمكن إبرام عقود جديدة للاستجابة للتطورات عند الاقتضاء. وعلاوة على ذلك، سيتيح المركز العالمي للخدمات خدمات هندسة الشبكات، واستعادة القدرة على العمل بعد الكوارث، وخدمات دعم التطبيقات. وسيجري إنشاء شبكة سواتل لتكون العمود الفقري لجميع الاتصالات. وسيُنظر في إنشاء قاعدة للقيادة والسيطرة والتدريب والدعم السريع تابعة لشعبة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في منطقة آمنة خارج مالي، وسيُنظر بعد ذلك في نقلها إلى الأراضي المالية. ومن شأن هذا المرفق أن يكفل القرب والمرونة اللازمين للاستجابة للاحتياجات المتغيرة على الدوام في منطقة العمليات. وستنظم الأمم المتحدة لبعثة الدعم الدولية في مالي بقيادة أفريقية خدمات تدريب وتمرين مماثلة لتلك التي قدمتها لبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال. وحيث إن الأمم المتحدة ليست حاليا في وضع يسمح لها بتقديم الدعم في مجال الاتصالات التعبوية العسكرية، لذا ينبغي الاستجابة لأي احتياجات من هذا القبيل عن طريق الاتفاقات الثنائية؛

(ز) **نظام المعلومات الجغرافية** - ستقدم الأمم المتحدة الدعم لاحتياجات بعثة الدعم الدولية في مالي بقيادة أفريقية في مجال المعلومات الجغرافية في شكل منتجات وتطبيقات مخصصة، وفق النموذج الذي وضع في مكتب الأمم المتحدة لدعم بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال. وبالإضافة إلى ذلك، فعندما يتعين إنشاء معسكرات في المناطق التي تشح فيها الموارد المائية، يمكن أن يقدم نظام المعلومات الجغرافية الدعم لعملية تقييم المياه الجوفية باستخدام الصور الساتلية والتحليل بنظام المعلومات الجغرافية والمسوح الجيوفيزيائية؛

(ح) **الإجراءات المتعلقة بالألغام** - يمكن لدائرة الأمم المتحدة للإجراءات المتعلقة بالألغام أن تنفذ، بالتنسيق الوثيق مع بعثة الاتحاد الأوروبي للتدريب في الصومال، دورة تدريبية في مجال التوعية بالمتفجرات قبل الانتشار، وذلك للأفراد العسكريين في بعثة الدعم الدولية في مالي بقيادة أفريقية وغيرهم من الأفراد التابعين لهيئات إنفاذ القانون. ويمكن

أن تدعم الدائرة أيضا انتشار البعثة عن طريق تقديم التدريب المتخصص لأفرادها العسكريين وتجهيزهم وتوجيههم مع التركيز بوجه خاص على إزالة الألغام والتخلص من المعدات المتفجرة وإدارة سلامة الذخيرة؛

(ط) **البيئة** - ستسعى الأمم المتحدة إلى الحد من الأثر البيئي المترتب على نشر مجموعة عناصر الدعم اللوجستي من خلال إدماج نظام الإدارة البيئية في عملياتها. وستشمل الجوانب الرئيسية المعالجة الملائمة للمياه المستعملة والنفايات الصلبة، بما في ذلك إدارة النفايات الخطرة، واستخدام الطاقة المتجددة حيث يكون ذلك عمليا وقليل التكلفة. وبما أن التصحر وتدهور الأراضي من التحديات الخطيرة التي تواجهها منطقة الساحل في الوقت الراهن، ولا سيما مالي، فسيولى اهتمام خاص للحرص في استخدام الأمم المتحدة للموارد الطبيعية المحلية، مثل المياه أو المواد الطبيعية المستعملة للبناء، وذلك للحد من تفاقم التدهور البيئي أو تفاديه. وستستخدم، قبل النشر وإعدادا لعمليات الرصد المقبلة، تكنولوجيا نظام المعلومات الجغرافية لتقييم الحالة البيئية في مناطق العمليات المحتملة.

تقديم الدعم إلى البلدان المساهمة بقوات

٥ - ستتيح مجموعة الدعم المبينة أعلاه قدرات لوجستية مهمة لبعثة الدعم الدولية في مالي بقيادة أفريقية. ومع ذلك، سيلزم تقديم دعم مالي ومادي ثنائي مهم من الدول الأعضاء وغيرها من الشركاء إلى البعثة أو إلى البلدان المساهمة فيها بقوات، حتى يتسنى تغطية الجوانب الأساسية الأخرى الضرورية لإنجاح العملية، بما في ذلك دفع المرتبات والبدلات ومستحقات الوفاة والعجز، واقتناء المعدات المملوكة للوحدات وإتاحة قدرة الاكتفاء الذاتي، وتجهيز الوحدات وتدريبها قبل النشر.

٦ - وستحتاج أيضا الوحدات التابعة للبلدان المساهمة بقوات في البعثة إلى عدد من القدرات لتحقيق الأهداف المبينة في الإطار الاستراتيجي للعمليات. وحددت الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا القوات الخاصة، وأصول الدعم الجوي (الطائرات المقاتلة وطائرات الخدمات والنقل الجوي اللوجستي)، وقدرات الدعم الإضافي بالنيران، والاستخبارات ومعدات مكافحة الأجهزة المتفجرة المرتجلة، والتدريب بوصفها مجالات تستدعي المزيد من الدعم. وسيلزم أيضا أن تُبلى هذه الاحتياجات من خلال الترتيبات الثنائية والمتعددة الأطراف. ويمكن تمويل مواد المعدات غير الفتاكة والتدريب عن طريق الصندوق الذي تديره الأمم المتحدة.

٧ - ويمكن أن يغطي الصندوق الاستثماري الذي تديره الأمم المتحدة احتياجات إضافية محدودة، مثل المشتريات من المعدات المملوكة للأمم المتحدة، وذلك لسد الثغرات في القدرات. ويتعين لدى استخدام الأموال التي تديرها الأمم المتحدة أن يتم الالتزام على نحو صارم بالقواعد المالية للأمم المتحدة وبقواعدها المتعلقة بالمشتريات.

تقديم الدعم إلى قوات الدفاع والأمن المالية

٨ - ينبغي إتاحة مجموعة كاملة من الدعم لقوات الدفاع والأمن المالية، بما في ذلك احتياجاتها من التدريب والتجهيز. وهذه مسؤولية وطنية في المقام الأول، لكن يمكن تقديم الدعم من خلال الترتيبات المباشرة الثنائية والمتعددة الأطراف، من جهات تشمل الاتحاد الأفريقي، والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، والاتحاد الأوروبي وغيرها من الجهات المعنية الرئيسية الأخرى أو من الصندوق الاستثماري الذي تديره الأمم المتحدة. ولكن كما لوحظ في حالة الصومال، هناك حاجة إلى توافر القوات الوطنية التي تقاتل إلى جانب القوات الدولية على قدرات متوائمة.

التكاليف

٩ - يرد في هذا المرفق بيان مفصل للآثار المترتبة على تكلفة مجموعة عناصر الدعم، وهي عموماً نفس الآثار الوارد ذكرها في رسالتي المؤرخة ١٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢.